وحاصله ان مراد المصنف الجازم الذي لا يقبل الشكيك وهذا اي كون المتواتر مفيدا للعلم
هو المعتمد خبر المتواتر اي فانه يفيد وقيل انه يفيد لقوله هذا اي معنى ان الخبر يفيد العلم الضروري وهو
اي العلم الضروري الذي يضطر الانسان اليه اي الى العلم به والتيقن عليه بحيث لا يمكنه دفعه اي دفع علمه
عن نفسه قيل الضروري كما يطلق مقابلا للنظري يطلق لهذا المعنى ايضا وليس المراد هنا هو المقابل
للنظري لرد ما قيل من انه ليس كل ضروري كذلك وانه قد يكون النظري الحاصل بالبرهان كذلك ايضا قال
فلا يصح تعريفه بالوجه ان يقال انه بيان ان المراد بالضروري هو هذا القسم قال الامام الفناري الحاصل
بالمتواتر ليس بنظري ولا ضروري بل هو متوسط بينهما وتوقف لا تمدي فيه وقيل لا يفيد اي التواتر
العلم القطعي اي لا ضروريا ولا بينهما على ما تقدم والقائل به امام الحرمين ومن الاشاعرة وابو الحسين البصري
والكعبي من المعتزلة وليس اي هذا القول بشيء اي معتد به لان العلم الذي هو حاصل بالتواتر الاولى
بالتواتر بسببه حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامي منسوب الى العام ضد الخاص اذ النظر يتبع امور
معلومة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث او مظنونة كقولنا الجدار مايل وكل مايل
طايح فالجدار طايح يتوصل بها اي بالامور المعلومة او المظنونة الى المعلوم او مظنون فقوله نشر مرتب
قبل الاتمام المراد من العلم اليقيني كما تقتضيه المقابلة يخرج الافكار الواقعة في التصورات والتصديقات الجلية
فانها ليست عن ترتيب امور معلومة ومع هذا يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وان كان المراد من
التصور والتصديق النفسي ما صرح به هذا لاصطلاح الموافق برد لا عتراض الثاني دون الاول على ما قيل
سابقا فان كان بالمعنى العام يلزم استدراك قوله مظنونة وليس في العامي اهلية ذلك قيل ولهذا لم يتيسر
النبي عرم والصحابة رضي الله عنهم العلوم عن الدلائل الدالة على الصانع وصفاته حين قرروهم على اثباتهم
اذ علم انهم لا يعلمون ذلك قطعا واجيب عنه بانهم كانوا يعلمون انهم يعلمون الادلة اجمالا كما قال الاعرابي
البعرة تدل على البعير واثر القدم على المسير فمن اذات ابراج وارضون ذات فجاج لا يدل على الصانع اللطيف

الخبير

الخبير وقد قال تع ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله غاية ما في الباب انهم
قصروا عن تفصيل الدلائل الدالة عليه ولذا قال بعضهم والاظهر ان يقول الشيخ كالصبي الذي
لا اهتداء له الى النظر اذا العامي كثيرا ما يكون فطنا بل كل عامي يحصل له العلم بالاستدلال
فانه يستدل بطلوع الشمس على وجود النهار وبوصول الشمس الى موضع كذا على وقت الظهر وغير
ذلك فلو كان هي افادة المتواتر نظريا لما حصل لهم اي للعوام المدلول عليه بالعامي ولا حاجة اي
يتبين بهذا التقرير اي المتقدم الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري اذ الضروري يفيد العلم
بلا استدلال قال التلميذ الضروري هو ما صفة العلم فيصير معنى التركيب اذا العلم الضروري يفيد
بلا استدلال ولا يخفى ما فيه انتهى ويمكن دفعه بان التقدير بلا طريق الضروري فكان الاظهر الاخصر
ان يقول اذا الضروري يحصل بلا استدلال والنظري يفيد اي العلم لكن مع الاستدلال على الافادة
على اي طريقها او على ما يستفاد به المطلوب الادلة هذا وقيل فيه انه يستلزم اختصاص النظري بالتصديق
وانه قد يكون الضروري مفيدا للعلم بالاستدلال وقد يكون النظري مفيدا للعلم لا مع الاستدلال فالوجه
ان يقال معناه ان كل ضروري خاص يفيد علما عاما في ضمنه بدون الاستدلال عليه وان كل نظري خاص
يفيد علما عاما في ضمنه مع استدلال عليه والحاصل ان الضروري هو الحاصل بدون الاستدلال والنظري هو
الحاصل بالاستدلال والمراد من الاستدلال الكسب كذا اولى وقيل اقام الافادة مقام الافادة اذ الافادة
تستلزم الافادة بسبب الاستفادة ومفضي اليها وهذا كما قيل في قوله تع ما منعك الا تسجد
الى معنى ما دعاك الى ترك السجود لان المنع عن السجود داع الى نقيضه فان قلت يرد عليه ان
ما ذكر هو الضروري بالمعنى المقابل للنظري بالمعنى المذكور قلت قوله يفيد العلم ليس توفيا بل
هو حكم وان الضروري عطف على الذ الضروري فانه في معنى لان الضروري يحصل لكل سامع والنظري
لا يحصل الا لمن فيه وفي نسخة الا لمن له اهلية النظر واما ابهمت اي انا شروط التواتر وفي نسخة

العلم